

قراة 3 آالف شأص لا يزالون قيد
الاعتقال أو الاختفاء القسري لدى
قوات سوريا الديمقراطية

التضييق على منظمات المجتمع المدني
عبر ممارسات قمعية تشبه ممارسات
المنظمات المتطرفة

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 10 أيلول 2019

المحتوى:

أولاً: التضييق على جميع المخالفين لقوات سوريا الديمقراطية بذريعة محاربة تنظيم داعش سياسة تشبه سياسة النظام السوري
ثانياً: حصيلة المعتقلين والمختفين قسرياً لدى قوات سوريا الديمقراطية بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان
ثالثاً: التضييق على منظمات المجتمع المدني، اعتقال وإخفاء ستة عاملين في منظمات إنسانية
رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: التضييق على جميع المخالفين لقوات سوريا الديمقراطية بذريعة محاربة تنظيم داعش سياسة تشبه سياسة النظام السوري:

تقوم قوات سوريا الديمقراطية بمحاولة تشريع جميع عمليات القمع والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والخطف بهدف التجنيد الإجباري وغير ذلك من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها تحت ذريعة محاربة الإرهاب والإرهابيين، وهذا التكتيك يُشبه إلى حد بعيد ما قام به النظام السوري الذي اعتبر كل من يعارض سياسته ويطلب بتغيير حكم العائلة الحاكمة والحكومة التي عينها النظام السوري، بأنه إرهابي يجب اعتقاله وإخفاء صوته وجعله عبرة لبقية أفراد المجتمع، وقد لاحظ فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2019 توسُّع قوات سوريا الديمقراطية (المكوّنة بشكل أساسي من قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي) في عمليات دهم واعتقال شملت كلاً من محافظات الرقة والحسكة ودير الزور، وتحوّل أكثر من نصف المعتقلين لديها إلى عداد المختفين قسرياً في ظلّ إنكار تلك القوات وجودهم لديها، وجعل أهلهم مكان وجودهم، ومنعهم من الاتصال بعائلاتهم أو توكيل محامٍ، وقد لاحظنا أن المنهج المتبع في عمليات الاعتقال يشبه إلى حد كبير ما يقوم به النظام السوري، حيث لا تتم أيضاً عمليات الاعتقال من قبل أشخاص مفوضين قانونياً، ولا تتم بمذكرة اعتقال، ولا يعلم الشخص المعتقل الجهة التي تقوم بعملية الاعتقال وسببه وإلى أين يتم اعتقاله، ولا يتاح لأغلبهم الدفاع عن نفسه، ويحرم من الاتصال بالعالم الخارجي ولا يعلم أهله عن مصيره شيئاً.



منذ مطلع العام الجاري 2019 استهدفت قوات سوريا الديمقراطية بعمليات الاعتقال النازحين الذين تشرّدوا إلى مناطق تخضع لسيطرتها، وبشكل رئيس الموجودين في المخيمات، وفي معظم عمليات الاحتجاز التي لم تكن بهدف تجنيد المحتجزين، قالت قوات سوريا الديمقراطية أنّ هناك صلات بين هؤلاء المحتجزين وتنظيم داعش، لكنها في جميع الحالات لم تعرض أي أدلة، كما أنه لا توجد جهة قضائية مستقلة عن القوات المسلحة تعالج هذه القضايا، وقد سجّلنا إفراج قوات سوريا الديمقراطية عن عدد من الحالات إما لقاء مبالغ مالية دفعها ذوو المحتجزين أو بعد وساطات قام بها الوجهاء وشيوخ العشائر في المناطق التي طالتها الاعتقالات، فيما تحوّلت بقية حالات الاعتقال إلى عداد المختفين قسرياً في ظل إنكار قوات سوريا الديمقراطية وجودهم لديها وعدم معرفة ذويهم أماكن احتجازهم ومنعهم من التواصل معهم وزيارتهم.

يُعتبر الاختفاء القسري جريمة بحدّ ذاته، كما أنّه ينطوي أيضاً على كميّة مرعب من الانتهاكات التي يتعرض لها الشخص المختفي كالتعذيب والحرمان من الرعاية الصحية، والعرض على المحاكم السرية، التي تفتقر إلى مبادئ التقاضي العادلة، أو المحاكمة بإجراءات موجزة، والموت بسبب التعذيب أو الإعدام.

وقد حظر القانون الدولي استخدام الإخفاء القسري تحت أي ظرف من الظروف ولا يجوز التّدرع بالحالات الطارئة كالنزاعات والحروب لممارسته، وتعدّدت المواثيق والأعراف الدولية التي تطرقت إلى جريمة الاختفاء القسري [كنظام روما الأساسي](#)، الذي وصفت المادة السابعة منه الإخفاء القسري بالجريمة ضدّ الإنسانية إذا ما ارتكب في إطار هجوم واسع أو سياسة عامة، وأكدت ذلك أيضاً المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ونصّت المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو لأي ضرب من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية، والمادة 14 من العهد ذاته على تجريم إكراه أي شخص على الاعتراف ضد نفسه أو الاعتراف بجرم لم يرتكبه، وينتهك الإخفاء القسري مجموعة من الحقوق الأخرى كحق الفرد في الاعتراف بشخصيته القانونية وفي الحرية والأمن على شخصه، والحصول على ضمانات قضائية ومحاكمة عادلة، وكذلك حق أسر الضحايا في معرفة حقيقة مصير المختفي وظروف الاختفاء، وأخيراً ينتهك الاختفاء القسري حقوقاً أساسية كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.



ثانياً: حصيلة المعتقلين والمختفين قسرياً لدى قوات سوريا الديمقراطية بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان قاعدة بيانات خاصة بتسجيل المعتقلين والمختفين قسراً وفق معايير دقيقة ومنهجية صارمة مستمدة من أحكام القوانين الدولية ومجموعة المبادئ المتعلقة بتحديد حوادث الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، ونقوم بتسجيل الحوادث التي نحصل عليها من مصادر متعددة كأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان وعائلات الضحايا، والشهود، والناجين من مراكز الاحتجاز، ونجري تحديثات مستمرة على قاعدة البيانات بهدف تتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل وظروف اعتقاله والإجراءات التي تمكّنت عائلته من اتخاذها تجاه السلطات المعتقلة.

وثق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بدايات سيطرة قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على بعض المناطق السورية في تموز/ 2012 حتى أيلول/ 2019 ما لا يقل عن 2907 أشخاص بينهم 631 طفلاً و172 سيدة (أثنى بالغة) لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي لدى قوات سوريا الديمقراطية التي ورثت ما كان موجوداً لدى قوات حزب الاتحاد الديمقراطي، وقد تحوّل ما لا يقل عن 1877 شخصاً منهم، بينهم 52 طفلاً و78 سيدة إلى مختفين قسرياً.

ثالثاً: التضيق على منظمات المجتمع المدني، اعتقال وإخفاء ستة عاملين في منظمات إنسانية:

منذ مطلع آب المنصرم 2019 سجّل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان حوادث اعتقال عدة استهدفت بها قوات سوريا الديمقراطية مؤسسين وعاملين في منظمات محلية إنسانية مستقلة في محافظة الرقة، وكانت قد عملت قوات سوريا الديمقراطية على نشر وإشاعة أنباء في صفوف المجتمع المحلي بارتباط هذه المنظمات بتنظيم داعش وبالإرهاب والإرهابيين؛ ذلك تمهيداً لاعتقالهم وإخفائهم.

لم يصدر حتى الآن أي بيان رسمي عن قوات سوريا الديمقراطية أو الجهات القضائية والإدارية في مدينة الرقة حول عمليات الاعتقال هذه، وهذه سابقة خطيرة توحى بفكر قريب مما قامت به التنظيمات المتطرفة في شمال غرب سوريا من قمع وتضييق وإرهاب لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مناطق سيطرتها؛ بهدف إخضاعها لهيمنتها وابتزازها، وجعلها عبءاً لغيرها فلا يتجرأ أحد على بناء منظمات مجتمع مدني من أجل تركيز كل مصادر التمويل والدعم في يد قوات سوريا الديمقراطية المسيطرة، التي لم تفلح حتى الآن في تحقيق إنجازات ملموسة على مختلف الأصعدة المدنية.



تفاصيل حوادث الاعتقال:

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع عدد من العاملين في المنظمات المحلية والأهلية في محافظة الرقة ومع شهود عيان على حوادث عمليات الدهم والاعتقال الواردة في هذا التقرير، عبر وسائط اتصال عدة مثل: الهاتف أو تطبيقات الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي، كما تواصلنا مع عدد من أقرباء الضحايا، وقد تشابهت المعلومات التي أدلوا بها حول تفاصيل عمليات الاعتقال، ونورد في هذا التقرير ثلاث روايات حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشهود وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد استخدمنا معها أسماء مستعارة بناء على رغبة الشهود؛ خشية تعرضهم للملاحقة الأمنية من قبل قوات سوريا الديمقراطية.

بين 10 و 17/ آب/ 2019 سجّلنا اعتقال قوات سوريا الديمقراطية تعسفياً ستة من العاملين في منظمات إنسانية محلية تعمل في مجال الاستجابة الإنسانية والخدمية في مدينة الرقة، وجميع تلك المنظمات لديها رخصة من السلطات المحلية التي تتبع كلاً من مجلس سوريا الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية، وتسمح لها تلك الرخصة بمزاولة العمل في مدينة الرقة. نفّذت قوات سوريا الديمقراطية عمليات الاعتقال هذه من دون إبراز مذكرة اعتقال أو توجيه تهم واضحة أو التعريف عن نفسها من حيث تبعيتها لأى المراكز أو الإدارات الأمنية، في أسلوب أقرب إلى عمليات الخطف، ولم يُظهر الأمن العام في مدينة الرقة وهو الجهة المخولة بحفظ أمن المدينة وتنفيذ عمليات التوقيف والاستجواب، لم يُظهر أيّ تعاون مع عائلات المعتقلين ولم يُقدّم إجابات لتساؤلاتهم حول أسباب الاعتقال، أو مصير المعتقلين وأماكن احتجازهم. ثم سجّلنا إطلاق سراح أربعة من النشطاء يوم الإثنين 9/ أيلول/ 2019.

الحادثة الأولى:



صلاح الدين العبد الكاطع

داهمت دورية عسكرية تتبع قوات سوريا الديمقراطية عند الساعة 21:50 من يوم السبت 10 آب مطعم البيت اليوناني جنوب مدينة الرقة وطلبت البطاقات الشخصية لجميع العاملين والموجودين في المطعم، ثم اعتقلت كلاً من صلاح الكاطع، وأنس العبو وشقيقه إياس، وخالد السلامة، وجميعهم عاملون في منظمات إنسانية محلية، كما اعتقلت أحد موظفي المطعم واقتادتهم جميعاً إلى جهة مجهولة، ثم أفرج عنهم يوم الإثنين 9/ أيلول/ 2019.

صلاح الدين العبد الكاطع، مدير المكتب الإعلامي وعضو مجلس إدارة في منظمة صناع المستقبل، من أبناء حي النهضة بمدينة الرقة، من مواليد عام 1985.

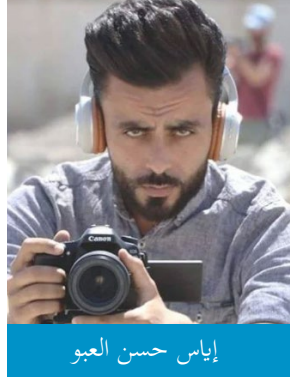


snhr info@sn4hr.org

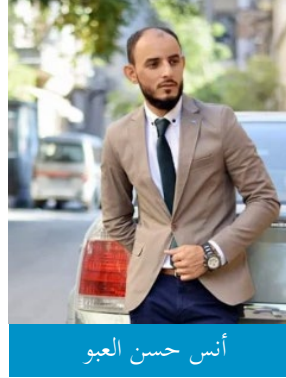
www.sn4hr.org

أنس حسن العبو، مسؤول مراقبة وتقييم في منظمة صناع المستقبل العاملة في مجال الخدمات التنموية والمشاريع الخدمية، من مواليد عام 1993، من سكان قرية عفنان بريف محافظة الرقة الجنوبي.

إياس حسن العبو، شقيق أنس، يعمل إعلامياً لصالح منظمة آفاق جديدة، من مواليد عام 1992، من سكان قرية عفنان أيضاً.



إياس حسن العبو



أنس حسن العبو

خالد سعود السلامة مدير مشروع السلامة المرورية في منظمة صناع المستقبل، من أبناء حي النهضة غرب مدينة الرقة، من مواليد عام 1992.



خالد سعود السلامة

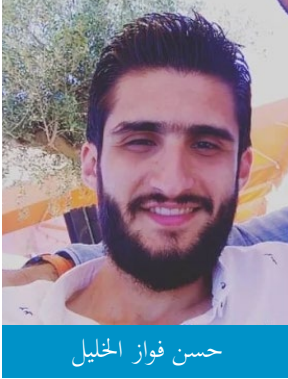
تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع خالد العثمان أحد شهود العيان على الحادثة مع أحد أصدقاء المعتقلين الأربعة وأخبرنا بتفاصيل عملية الاعتقال: ”داهمت الدورية المطعم وبجوزتها قائمة بأسماء مطلوبين، وعندما طالبت الموجودين في المطعم ببطاقاتهم الشخصية تدخل أنس وإياس وصلاح وخالد بصفتهم مالكي المطعم، وعندها أخبرهم العناصر أنهم المطلوبون وتم اعتقال الأربعة إضافة إلى مسؤول قسم الشواء في المطعم“.

علمنا من خالد العثمان أن الدورية المسؤولة عن عملية الاعتقال كانت تضم 15 عنصراً جاؤوا مع ثلاث سيارات بيضاء اللون من نوع بيك آب وسيارتين من نوع فان ”سبعة من أصل 15 عنصراً من قاموا بعملية المداهمة ودخلوا المطعم وفتشوه، وكان عدد من عناصر الدورية يرتدون الزي العسكري الخاص بقوات سوريا الديمقراطية وآخرون يرتدون ملابس مدنية، وكان جميع العناصر مدججون بالسلاح“.



أخبرنا خالد المقرب من ذوي المعتقلين الأربعة أنّ عائلاتهم بذلت جهوداً لمعرفة الجهة التي قامت باعتقال أبنائها وسبب الاعتقال، لكن دون جدوى ”راجع والد أنس وإياس الأمن العام في مدينة الرقة لكنه لم يحصل وعائلات بقية المعتقلين على أية معلومات عن أبنائهم“.

الحادثة الثانية:



حسن فواز الخليل

داهمت دورية عسكرية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في تمام الساعة 18:00 من يوم الجمعة 16/ آب منزل الناشط حسن الخليل المعروف باسم (حسن القصاب) في مدينة الطبقة بريف محافظة الرقة الغربي، وفتشت المنزل وصادرت عدداً من مقتنيات حسن الشخصية، ثم اقتادته إلى جهة مجهولة ولا يزال مصيره مجهولاً حتى الآن. حسن فواز إبراهيم الخليل، من أبناء مدينة الرقة، من مواليد عام 1992، يعمل منذ نهاية عام 2017 منسقاً ومسؤول الاتصال في برنامج الفرات، الذي يقدم منحاً لمنظمات المجتمع المدني في مدينة الرقة، وتدعمه منظمة (Creative Associates International)، اعتقل حسن في وقت سابق من قبل تنظيم داعش وغادر الرقة نهاية عام 2014 وعاد إليها مطلع آب 2019.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع محمد الأحمد أحد أقرباء حسن وأخبرنا عن تفاصيل حادثة اعتقاله ”جاءت سيارتان إحدهما من نوع بيك آب بيضاء اللون وأخرى من نوع جيب بيضاء اللون أيضاً، واقتحم العناصر منزل حسن بالقوة، ثم زجوا به في السيارة وقاموا بعدها بتفتيش المنزل وصادروا بعض حاجيات حسن، ثم ذهبوا به إلى مكان مجهول بالنسبة لنا“ أضاف محمد أنّ حسن كان مقيماً في صربيا ويمارس عمله فيها إلى جانب دراسته الطب البشرية، وكان قد قدم إلى الطبقة بداية آب 2019 بهدف الزواج وزيارة العائلة.

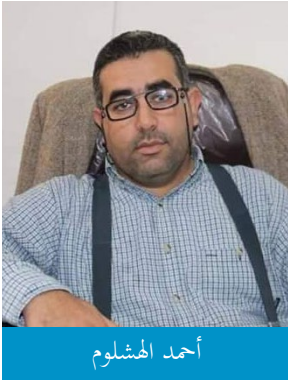
علمنا من محمد أيضاً أن عائلته راجعت مقرات لقوات سوريا الديمقراطية مراراً لمعرفة سبب اعتقال حسن ومكان احتجازه، كما تواصلت العائلة مع مسؤولين في قوات سوريا الديمقراطية في خصوص ذلك أيضاً، إلا أنها لم تحصل على أي رد.

الحادثة الثالثة:

داهمت دورية عسكرية تتبع قوات سوريا الديمقراطية عند الساعة 16:45 من يوم السبت 17/ آب مقرّ منظمة ”إنماء“ في مدينة الرقة واعتقلت أحمد المشلوم المدير التنفيذي للمنظمة أمام مرأى العاملين فيها، واقتادته إلى جهة مجهولة ولا يزال مصيره مجهولاً حتى لحظة إعداد هذا التقرير.



تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع رياض الجاسم أحد شهود العيان على عملية الاعتقال -نتحفظ على ذكر اسمه لدواعٍ أمنية- وروى لنا تفاصيل الحادثة: ”توقفت ثلاث سيارات بيضاء اللون من نوع فان H1 وترجّل منها ثلاثة عناصر مسلحين، اثنان منهم يرتدون الزي العسكري الخاص بقوات قسد وآخر يرتدي ملابس مدنية وطلب أحد العناصر من أحد الموظفين أن ينادي على أحمد، ولدى حضوره أدخله العناصر إلى سيارة يقودها سائق ملثم وانطلقوا به إلى مكان مجهول“ علمنا من رياض أن العاملين في منظمة إنماء حاولوا منع عملية الاعتقال وطلبوا من العناصر الإفصاح عن هويتهم وإبراز أمر الاعتقال أو توضيح أسبابه، لكن بحسب رياض فقط باءت محاولاتهم بالفشل. وأضاف رياض أنّ عائلة أحمد راجعت في اليوم التالي للاعتقال عدداً من مقرات الأمن العام في مدينة الرقة لمعرفة مصير أحمد، لكنهم لم يحصلوا على أية إجابة كما لم يُسمح لهم بتوكيل محامٍ.



أحمد الهشلوم

أحمد موسى الهشلوم، من أبناء مدينة الرقة، من مواليد عام 1985، مدير تنفيذي ورئيس مجلس إدارة منظمة إنماء (ENMAA) الإنسانية التي تأسست في عام 2017 وتقدم خدماتها في مدينة الرقة وريفها الشرقي.

رابعاً: الاستنتاجات القانونية والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ قوات سوريا الديمقراطية قد انتهكت القانون الدولي لحقوق الإنسان عبر جريمة الإخفاء القسري، وإن الإخفاء القسري محظور بموجب القانون الدولي الإنساني العربي فبحسب القاعدة 98 فإن الاختفاء القسري محظور في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وتنصُّ القاعدة 117 منه على أنه ”يتخذ كل طرف في النزاع الإجراءات المستطاعة للإفادة عن الأشخاص الذين يبلغ عن فقدهم نتيجة لنزاع مسلح، ويزود أفراد عائلاتهم بأية معلومات لديه عن مصيرهم“.

وأيضاً بموجب القانون الجنائي الدولي، فبحسب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تُشكّل الممارسة المنهجية للإخفاء القسري جريمة ضدَّ الإنسانية (المادة 7-1.ط).

كما انتهكت بشكل صارخ عدداً كبيراً من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، مثل المبادئ: 1/2/3/4/6/9/11/12/15/17.



التوصيات:

إلى الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية:

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضغط عليها من أجل إيقاف عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها.
- دعم مسار عملية ترسيخ إدارة محلية حقيقية في مناطق شمال شرق سوريا يشارك فيها جميع سكان المنطقة دون تمييز على أساس العرق والقومية ودون تدخل سلطات الأمر الواقع؛ للوصول إلى الاستقرار والعدالة.
- دعم بناء وتأسيس قضاء مستقل يحظر على الجهات العسكرية القيام بعمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري دون رادع.

إلى قوات سوريا الديمقراطية:

- إيقاف أشكال الاعتقال التعسفي كافة والكشف عن مصير المختفين قسرياً، والسماح لعائلاتهم بزيارتهم والتواصل معهم وإخضاعهم لمحاكمات عادلة ومستقلة.
- الكف عن سياسة التضييق على المنظمات الإنسانية المحلية والأهلية والسماح لها بالعمل.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI والمفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- التحقيق في الحوادث الواردة في هذا التقرير، والشبكة السورية لحقوق الإنسان مستعدة للتعاون دائماً.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها ضمن جميع الاجتماعات السنوية الدورية، وتخصيص جلسة خاصة للنظر في هذا التهديد الرهيب.

شكر وتضامن

كل التضامن مع الضحايا وذويهم وكل الشكر والتقدير للأهالي والنشطاء المحليين الذين لولا جهودهم لما خرج هذا التقرير على هذا النحو.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

8



@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

